الأمم المتحدة

S/AC.50/2008/18

مجلس الأمن

Distr.: General
13 May 2008
Arabic
Original: English

لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٧٣٧ (٢٠٠٦)

رسالة مؤرخة ٢ أيار/مايو ٢٠٠٨ موجهة إلى رئيس اللجنة من الممثل الدائم للصين لدى الأمم المتحدة

عملا بالفقرة ١٣ من قرار مجلس الأمن ١٨٠٣ (٢٠٠٨)، تتشرف البعثة الدائمة لجمهورية الصين الشعبية لدى الأمم المتحدة بتقديم تقرير عن الخطوات التي اتخذتها جمهورية الصين الشعبية لأجل التنفيذ الفعلي للفقرات ٣ و ٥ و ٧ و ٨ و ٩ و ١٠ و ١١ من القرار ١٨٠٣ (٢٠٠٨) (انظر المرفق).

(توقيع) وانغ **غوانغيا**
السفير والممثل الدائم
لدى الأمم المتحدة

040608 030608 08-34371 (A)

مرفق الرسالة المؤرخة ٢ أيار/مايو ٢٠٠٨ الموجهة إلى رئيس اللجنة من الممثل الدائم للصين لدى الأمم المتحدة

[الأصل: باللغة الصينية]

تقرير الصين عن تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٨٠٣ (٢٠٠٨)

١ - تؤيد الصين اتخاذ مجلس الأمن للقرار ١٨٠٣ (٢٠٠٨). ويؤمّل أن اتخاذ هذا القرار سيساهم في صون نظام عدم الانتشار النووي الدولي، والحفاظ على السلام والاستقرار الدوليين والإقليميين بصفة عامة، وتعزيز الجهود الدبلوماسية المبذولة لحل المسألة النووية الإيرانية سلميا.

وقد دأبت الصين، بوصفها عضوا دائما في مجلس الأمن، على تنفيذ قرارات المجلس بشكل يتسم بالمسؤولية وتُراعى فيه أمانة الضمير. ووضعت مجموعة من الآليات والتدابير الفعالة في هذا الصدد. وتنفذ الصين تنفيذا صارما قراري المجلس ١٧٣٧ (٢٠٠٦) و ١٧٤٧ (٢٠٠٧)، وتقدم بصفة منتظمة تقارير أدائها إلى مجلس الأمن. وإثر اتخاذ مجلس الأمن للقرار ١٨٠٣ (٢٠٠٨)، أصدرت وزارة خارجية الصين بشكل عاجل تعميما وُزع على جميع الوزارات والسلطات الحكومية في جميع المقاطعات ومناطق الحكم الذاتي والبلديات، بالإضافة إلى حكومتي منطقتي هونغ كونغ وماكاو الإداريتين الخاصتين، لإعلامها بهذا القرار، وما أحاط به من ملابسات، وطلبت منها تنفيذ أحكام القرار بأمانة وفقا للقانون. وحتى الوقت الحاضر، لم يُفد عن وقوع أية انتهاكات للقرار.

٢ - وفي إطار مبدأ ''بلد واحد ونظامان''، تتولى الحكومة المركزية للصين مهام الدفاع والشؤون الخارجية المتعلقة بمنطقتي هونغ كونغ وماكاو الإداريتين الخاصتين، في حين يُعهد إلى هاتين المنطقتين بالمهام التنفيذية والتشريعية، بما في ذلك سلطة الفصل النهائي في القضايا. ولهذا السبب، تضع المنطقتان قوانينهما ولوائحهما الخاصة اللازمة للتنفيذ الشامل للقرار ١٨٠٣ (٢٠٠٨)، بعد استلام إشعار من الحكومة المركزية.

٣ - ويحدونا الأمل في أن يطبق القرار تطبيقا جادا، ولكننا، في الوقت نفسه، نعتبر الجزاءات مجرد وسيلة لإعادة إيران إلى التفاوض. ولا يمكن للجزاءات والضغوط أن تحل المشكلة جذريا؛ ويتمثل توافق الآراء العام للمجتمع الدولي في أن المفاوضات الدبلوماسية تظل الاختيار الأمثل. وأحكام الجزاءات الواردة في قرارات مجلس الأمن ١٧٣٧ (٢٠٠٦) و ١٧٤٧ (٢٠٠٧) و ١٨٠٣ (٢٠٠٨) محدودة وقابلة للتغيير. وإذا توقفت إيران عن أنشطة تخصيب اليورانيوم وإعادة التصنيع، وامتثلت للقرارات ذات الصلة للوكالة الدولية للطاقة الذرية ومجلس الأمن، سيعلق مجلس الأمن عندئذ الجزاءات، بل حتى سيلغيها. وتدعو

الصين جميع الأطراف المعنية إلى أن تواصل سعيها بشكل بناء ومتسم بالمسؤولية لبذل جهود دبلوماسية شاملة لتقوية الحوار والاتصالات، وتعزيز الثقة والفهم المتبادلين، وإبداء المرونة الكاملة، وحل الشواغل المشتركة، والبحث بأساليب مبتكرة عن سبل لاستئناف المفاوضات والتوصل إلى تسوية دائمة وشاملة ومناسبة.

وفي ١٦ نيسان/أبريل ٢٠٠٨، استضافت الصين اجتماعا في شانغهاي للمديرين السياسيين العامين من وزارات الخارجية للصين والولايات المتحدة وروسيا وبريطانيا وفرنسا وألمانيا. وأكد جميع الحاضرين في الاجتماع على أنهم سيستمرون في تنفيذ بنود بيان سبق لوزراء خارجية البلدان الستة إصداره، والعمل بنشاط من أجل إيجاد حل للمسألة النووية الإيرانية عن طريق المفاوضات الدبلوماسية. وتوصلت الأطراف، من خلال مناقشة متعمقة وبنَّاءة إلى توافق آراء مهم بشأن خطة لاستئناف المفاوضات، وشاركت أيضا في تبادل شامل للآراء بشأن الخطوات التالية التي ستُتخذ فيما يتعلق بالخطة. واتفقت الأطراف جميعها على الإبقاء على اتصالات ومشاورات وثيقة فيما بينها لكي يتسنى لها مواصلة مناقشاتها بشأن بعض المسائل المتعلقة بالخطة التي لا تزال دون حل. وستستمر الصين في القيام بدور بناء للتوصل إلى حل مناسب للمسألة النووية الإيرانية.